

الفصل الرابع

المصادر الإحصائية للسكان

من الواضح أن الدراسات السكانية تعتمد اعتماداً كلياً على الأرقام الإحصائية ، وما لا شك فيه أن التحديد العددي للسكان عرف منذ القديم ، ولكنه لم يكن في كل الحالات وفي مختلف المجتمعات بدرجة واحدة من الشمول والعموم من ناحية ، كما أنه لم يكن بأي حال من الدقة العلمية إلا بعد أن تقدمت مناهج البحوث الإحصائية تقدماً كبيراً في الآونة المعاصرة ولذلك فإنه يميز عادة بين المصادر الإحصائية الديموجرافية التي بنيت على التقديرات الاجتهادية والتي لم تعتمد على الطرق العلمية السليمة لاجراء التعدادات ، وبين تلك التي تركز على أسس علمية ، وشبه علمية و يظهر هذا الفرق واضحاً إذا نحن قارنا التعدادات السكانية التي أجريت في الإقليم الجنوبي مثلاً في فترة ما قبل التعداد ، والتي أجريت بعده ، فمن الطائفة الأولى ، تلك الإحصائيات التقديرية التي أجريت لتعداد سكان مصر في أثناء الحملة الفرنسية عليها من (١٧٩٨ - ١٧٩٩) ، وكانت هذه التقديرات تعتمد على أساس الضرائب التي تجبى من عامة الشعب ، بمعنى أن السجلات المودعة في الدوائر الحكومية كانت هي المصدر المباشر للإحصاءات التقديرية في تلك الفترة

وما يذكر بصدد تلك التعدادات في تلك الآونة - أن جومار Gumart أحد العلماء الفرنسيين الذين رافقوا نابليون بونابرت في الحملة الفرنسية على مصر قد قام بإجراء تعداد للسكان على أساس اختيار مديرية المنيا ، كنموذج إحصائي ، لعدد السكان في القطر بأجمعه ، فقام بإحصاء عدد سكانها ووصل إلى أن كثافة السكان بالمنطقة ٢١٥ شخصاً في الميل المربع ثم ضرب الرقم القياسي في مساحة القطر ، فتوصل إلى أن عدد

سكان الريف بلغوا ٢٠٠.٧٦٠.٢ ، وأضاف إلى ذلك العدد الاحصاء التقديرى لسكان المدن والعرب ، فكان مجموع تعداد السكان فى مصر فى ذلك الحين على حسب طريقته ٢٠٠.٧٦٠.٢ .

ومن هذا النوع أيضاً من الاحصائيات والتعدادات الاجتهادية ما قام به محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٩) ، من محاولتين لتعداد سكان مصر كانت المحاولة الأولى عام ١٨٢١ وكان تقدير السكان ٢٤٠.٦٥٠.٢ وقد بنى هذا التقدير على أساس إحصاء عدد المنازل دون الرجوع إلى السكان أنفسهم . وذلك باعتبار أن المنزل الواحد فى ذلك الوقت كان يسكنه خمسة أفراد فى المتوسط . وأما عن محاولته الثانية لتعداد سكان مصر فكانت عام ١٨٤٦ وقد قدر عدد السكان بمقدار ٤٠٠.٤٧٦.٤ . وظاهر أن هناك فرقاً كبيراً بين التعدادين ، الأمر الذى يستخلص منه أن التعداد الأول لم يكن دقيقاً وربما كان ذلك راجعاً إلى موقف الشعب المصرى نفسه منه ، لأنه كان يدرك أن الغرض الأساسى من تعداد السكان كانت رغبته فى فرض ضرائب جديدة على الشعب ومعرفة حصيلة هذه الضرائب للصرف منها على جيوشه ومشروعاته الحربية ، وكان الشعب بطبيعة الحال يحاول التهرب من دفع الضرائب ومن التسخير لخدمة أغراضه الشخصية .

يقابل تلك التعدادات التقديرية الاجتهادية ، تعدادات رسمية حكومية يمكن أن تعتبر المصدر الرئيسى لأى دراسة ديموجرافية . سليمة فى شتى أنحاء العالم ، وقد أجرى أول تعداد رسمى للسكان فى إنجلترا سنة ١٨٠١ ثم تلتها بلاد شبه جزيرة إسكنديناوه والمناطق الشرقية من كندا التى أجريت فيها عمليات التعداد فى أواسط القرن ١٨ ، أما بقية القارة الأوروبية فقد بدىء فى إجراء تعداد السكان بها فى النصف الأخير من القرن ١٩ . وقد أجرى فى الأقليم المصرى التعداد الأول لسكانها سنة ١٨٨٢ ، وهى

نفس السنة التي حدث فيها الاحتلال البريطاني ، ولذا نجد أنه بالرغم من تطبيق الأسس الإحصائية السليمة على تعداد السكان في تلك السنة إلا أن عدد السكان كان أقل مما كان متظراً ، لأن عملية التعداد نفسها حدثت في أعقاب الثورة العرابية ، عندما كانت تسود البلاد الاضطرابات ، بالإضافة إلى أن الاحتلال البريطاني كان له دخل مباشر انهرب السكان من قيد أسمائهم في السجلات خوفاً من الالتحاق بالخدمة العسكرية في تلك الفترة ، وهناك عامل آخر أدى إلى جعل مقدار سكان سنة ١٨٨٢ أقل من الواقع . . هذا العامل هو عدم تشجيع العناصر البدوية على تقييد أسمائهم في سجلات التعداد ، وما يؤيد هذا الرأي أن تقدير السكان الذي أجرى في عهد محمد علي ، سنة ١٨٤٦ كان يزيد ٤٥٪ عن تعداد سنة ١٨٨٢ ، مع أنه لم يحدث بين هاتين الفترتين وباء أو أمراض أودت بحياة كثير من السكان ، كما أنه لم تحدث هجرات خارجية .

وقد أجرى التعداد الثاني في مصر سنة (١٨٩٧) أي بعد ١٥ سنة من الأول . . ثم استمرت التعدادات المصرية تجرى كل عشر سنوات ، وكان آخر تعداد رسمي لسكان الاقليم المصري هو سنة (١٩٤٧) . وفي إنجلترا أجرى تعدادها الأول سنة ١٨٠١ واستمر بعد ذلك كل ١٠ سنوات . وقد تنقطع عملية التعداد في سنين الحرب والاضطرابات ، كما حدث أثناء الحرب الثانية ، فقد كان المفروض إجراء التعداد في إنجلترا سنة ١٩٣١ وقد أرجئت هذه العملية إلى سنة ١٩٥١ .

وبالرغم من شيوع الأخذ بفكرة إجراء التعداد كل عشر سنوات في دول العالم ، إلا أننا نلاحظ أن الكثير من الدول لم تجر بها عمليات التعداد على الأسس الإحصائية مثل الحيشة ، والمملكة العربية السعودية والجمهورية السودانية ، ولهذا نجد أن أي دراسة ديموجرافية لمثل هذه البلاد ستكون بعيدة عن الدقة ، ولا مناص من الالتجاء إلى التقديرات التي تقوم بها

الحكومات على أساس سجلات الضرائب ، أو ما يقوم بها بعض الباحثين بوسائلهم الخاصة .

ولكن من حسن الحظ أن الهيئات الدولية أولت أمثال هذه البلاد رعايتها واهتمامها بالدراسة الديموجرافية ، وتولت في كثير من الأحيان مهمة تقدير عدد سكانها .

ويمكننا أن نضيف إلى هذا ، أن دقة التعدادات تتفاوتت تفاوتاً كبيراً دولة إلى أخرى ، لأن دقة الإحصاء تتوقف على عوامل كثيرة ، منها جودة الخبرة الإحصائية لدى الموظفين القائمين بعملية التعداد ، كذلك يتوقف نجاح الإحصاء على مدى الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع الذي يجري فيه التعداد . ولا شك أن توفر وسائل التواصل وسهول المواصلات يعتبر من العوامل الأساسية لإعداد الرأى للعام لقبول عملية التعداد .

الإحصاءات الحيوية

يقصد بالإحصاءات الحيوية تلك الإحصاءات التي تضم معدلات المواليد والوفيات ، وتقسيم السكان على أساس النوع ذكرًا وإناثًا . الخ .

وقد بدىء في إجراء الإحصاءات الحيوية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ أواسط القرن ١٩ ، وتفاوتت دقة هذه الإحصاءات من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلاً وجدت ظاهرة واضحة كانت تحول دون تسجيل المواليد الذكور خوفاً من الخدمة العسكرية ، وقد تلافت الحكومة هذه العقبة بتشريعات خاصة . كما أن تسجيل الوفيات كان لا يتم في القرى البعيدة عن مكاتب الصحة ، لكل هذا نجد أن الإحصاءات الحيوية في مصر كان ينقصها الكثير من عوامل الدقة التي توفرت لها الآن بفضل اهتمام أولى الأمر ، والاقتناع بأهمية الإحصاء .

غير أننا نلنس بمزيد من الأسف أن كثيراً من قطاعات الأمة العربية لم تكن العناية المرجوة بهذه الإحصاءات الحيوية .

الإحصاءات الديموجرافية الدولية

ونعنى بها تلك الإحصاءات التى تصدرها هيئات دولية ، كهيئة الأمم المتحدة التى تصدر مجلداً سنوياً يضم إحصاءات خاصة بسكان العالم ، واسمه Demographic year Book

وقد بدأت هيئة الأمم فى إصدار هذا المجلد منذ سنة ١٩٤٨ ، كما أنها أصدرت أيضاً كتاباً هاماً يعتبر الأول من نوعه ، ويختص بتوضيح طرق التعدادات فى جميع جهات العالم ، واسم هذا الكتاب « طرق التعداد السكانى ، Population Census Methods . وقد صدر فى نيويورك سنة ١٩٥١ .

ومن الهيئات الأخرى التى تهتم بجمع الكثير من الإحصاءات الخاصة بالدراسات الديموجرافية « مكتب العمل الدولى » ومقره مدينة « جنيف » فى سويسرا ، ويقوم بإعداد نشرات خاصة بعدد العمال الزراعيين والصناعيين فى جهات العالم ، والإحصاءات التى يصدرها هذا المكتب لها قيمة خاصة فى دراسة التركيب الجغرافى للسكان .

وهناك هيئة دولية للإحصاء مقرها « باريس » تعتمد إلى حد كبير على التعدادات الحكومية الرسمية التى تجرى فى دول العالم .

دراسات موانو جرافية إحصائية

وتألف هذه الدراسات من مجموعة التحقيقات التى تجرى فى كثير من دول العالم والتى ترتبط بوضع سياسة خاصة فى الجرب والسلم على السواء ، وتقوم بمثل هذه الدراسات عادة لجان خاصة تضم المختصين فى الدراسات

السكانية والإحصائية . وتقوم تلك اللجان بوضع تقارير مفصلة عن أحوال السكان . كما تقوم بوضع سياسة سكانية للدولة التابعة لها ، ويقصد بالسياسة السكانية ، السياسة التي تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن بين توزيع السكان وتوزيع موارد الثروة ، ومن أمثلتها اللجان التي توجد في إنجلترا والتي تعرف فيها باسم « اللجنة الملكية للسكان » ومثل « لجنة مصادر الثروة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية » وهذه اللجنة الأخيرة تجتمع سنوياً وتنظر في المشكلات السياسية والاقتصادية التي تنشأ بين السكان وموارد الثروة .

ونجد في إنجلترا بالإضافة إلى اللجنة الملكية للسكان لجنة أخرى شكلت سنة ١٩٣٩ ، وقد مارست عملها ممارسة فعالة خلال سنوات الحرب ، فهي التي اختصت بإصدار تعداد خاص بالعائلات البريطانية فقامت بحصر العائلات وعدد الأفراد الذين تنكون منهم كل عائلة ، وذلك لحل مشكلة السكن . وأساس هذه المشكلة ، هي الظاهرة الاجتماعية العالمية التي تعرف بالهجرة من الريف إلى المدن ، وبسببها تضخم عدد السكان في المدن وأصبحت مشكلة السكن من المشاكل الرئيسية الهامة .

ومن المصادر الإحصائية التي لها قيمتها ، التعدادات الخاصة بالإنتاج ، ومن أمثلتها التعداد الصناعي والزراعي في الإقليم المصري ، والتعداد الأخير « الزراعي » له قيمة كبيرة في الدراسة الديموجرافية في مصر ، وذلك لأن الزراعة لازالت تمثل الأساس الأول للاقتصاد القومي ، وقد أجرى أول تعداد زراعي في مصر سنة (١٩٢٩) ، والتعدادات الزراعية في مصر هي الأخرى من النوع العشري ، أي التي تجري كل ١٠ سنوات . هذا وبعد أن أنشئت وزارة الصناعة بالجمهورية العربية المتحدة ، قامت هذه الوزارة بإجراء أول تعداد صناعي في عام ١٩٥٨ .

ويمكننا أن نضيف إلى تلك المصادر ، الدراسات الفردية التي يقوم بها

أفراد ، والتي يمكن أن نعتبرها بحوثاً ديموجرافية مونوجرافية في مناطق ضيقة المساحة ، وتعتمد مثل هذه البحوث على طريقة تعرف باسم « طريقة العينة » . إذ هناك طريقتان للتعداد السكاني :

الأولى : هي طريقة التعداد الكامل ، والتي تهتم بمحصّر كل شخص يقطن في رقعة معينة من الأرض ، وتتبع هذه الطريقة في المناطق التي تتوفر فيها شتى الإمكانات المادية اللازمة لإجراء التعدادات ، فمثلاً لا بد من توفر الخبرة الإحصائية ، والعدد الكافي من الموظفين الذين يقومون بعملية الإحصاء وكذلك توفر المواصلات في المساحات الواسعة . وهذه الطريقة هي المعمول بها في الجمهورية العربية المتحدة .

الثانية : أما الطريقة الثانية فهي بأخذ العينات Samples ، وتتبع هذه الطريقة إذا تعذرت الإمكانات لإجراء تعداد كامل ، ففي السودان مثلاً لا يتيسر القيام بالتعداد الكامل للسكان نظراً لحداثة هذه البلاد في الإحصاء ، ولامتداد مساحتها ، ولعدم توفر المواصلات ، ولوجود عناصر جنسية مختلفة ، واختلاف اللغات وخصوصاً في المناطق الجنوبية والشرقية بالذات ، التي تسكنها قبائل رعوية تتميز بالترحال ، قد لا تتداركها عملية التعداد ، ولا شك أن طريقة العينة تسمح باختيار عدة مساحات في كل مديرية من المديريات . ثم يجرى تعداد كامل في هذه المناطق المختارة ، وبعد ذلك تعمم النتائج على بقية المديريات وبذلك يمكن تقدير التعداد الكلي للسكان .

تنسيق الإحصاءات السكانية

في الجمهورية العربية المتحدة

أدرك المسؤولون في الجمهورية العربية المتحدة ، حاجة البلاد إلى الإحصاءات السكانية في أكثر مرافقها الاقتصادية ، والاجتماعية والحربية حتى يمكن إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة في حدود الإمكانيات الفعلية والمتوقعة .

وقد كان لابد من أن يعمل المسؤولون على ملافاة الثغرات وأوجه النقص التي كانت تشوب أجهزة الإحصاءات وعدم تكاملها والتناقض في بياناتها ونتائجها بسبب عدم تنسيق جهود أجهزتها واختلاف الأساليب التي تتبعها ، والقصور الفني في توجيهها ، وعدم إرشادها إلى أفضل الأساليب التي تحقق النهوض بمستواها من حيث الدقة والكفاية . ولم يكن هناك بد من إعادة النظر في نظام الجهاز الإحصائي الحكومي وتنسيق علاقته بالأجهزة الحكومية الأخرى ، ولذلك أنشئت هيئة فنية عليا للإشراف على النشاط الإحصائي في الدولة ، وتوجيهه الوجهة الصالحة ، ووضع الأسس العامة للإحصاءات والتعدادات اللازمة لمختلف المرافق ، ورسم خططها وتوقيتها حسب الأولوية ، وإسناد تنفيذ كل منها إلى الجهاز الذي يصلح لذلك ، ثم الإشراف على هذا التنفيذ ومتابعة مراحله المختلفة أولا بأول . والحقت هذه الهيئة المركزية للإحصاء بلجنة التخطيط القومي ، التابعة لرئاسة الجمهورية ووضع تحت إشرافها مصلحة الإحصاء والتعداد ، على أن يتولى إدارة جهازها الفني الإداري وكيل وزارة لشؤون الإحصاء ، تحت

(١) تقرير لجنة التخطيط القومي : اللجنة المركزية للإحصاء ١٩٥٧ - ١٩٥٨

(٢) القرار الجمهوري رقم ٨٦ الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧

(٣) القرار الوزاري رقم ٣٨ الصادر في ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨

مباشرة وزير الدولة لشئون التخطيط ، وذلك نظرا لخطورة المهمة التي يضطلع بها هذا الجهاز وأهمية الدور الذي يقوم به الإحصاء في مختلف مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وقد حرص المسؤولون على أن يمثل الأقليم الشمالى بعضوين فى اللجنة المركزية حتى يتم تنسيق الإحصاءات السكانية بين الأفليمين ، وحتى يتسع نطاق مهمة اللجنة المركزية ، فيشمل البيانات والدراسات الإحصائية لسكان الجمهورية العربية المتحدة .

وقد حدد القرار الجمهورى إختصاصات اللجنة المركزية لتنسيق الإحصاءات السكانية على النحو الآتى :

(١) تقرير الإحصاءات والتعدادات الواجب إجراؤها لمعاونة لجنة التخطيط القومى فى رسم الخطط وتبعتها وتقويمها ، وليبيان التطورات الاجتماعية والاقتصادية وقياسها .

(٢) تحديد مواعيد وطرق إجراء هذه العمليات الإحصائية ومواعيد وكيفية نشر نتائجها بما يضمن سلامتها ودقتها وكفايتها ، وتعميم الإستفادة منها والاعتماد عليها .

(٣) تعيين الجهات أو الأجهزة الإحصائية التى تقوم بالعمليات الإحصائية المختلفة بما يحقق التنسيق السكامل بين هذه العمليات والأجهزة الإحصائية .

(٤) العمل على نشر الوعى الإحصائى فى البلاد والنهوض بمستوى الإحصاء

(٥) القيام بمهمة التوجيه والترشيد لجمع الأجهزة الإحصائية .

هذا وقد خطت الأجهزة الإحصائية والسكانية فى الجمهورية العربية خطوات إيجابية نحو تحقيق أهدافها ، وفى مقدمة ما قامت به من دراسات التعرف على الأجهزة الإحصائية والوقوف على تكوينها وأمكاناتها وأنواع البيانات الإحصائية التى تجمعها أو تنشرها وكيفية عرض هذه

البيانات وتنسيق العمل بين هذه الأجهزة لتوفير البيانات الاحصائية في كافة القطاعات بصورة وافية وخالية من الثغرات والمتناقضات . كما عُنيت بالتبويب الموضوعي للإحصاءات السكانية وتحديد الاحتياجات الاحصائية اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية ، في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية ، والاحصاءات المهنية ، وإحصاءات القوى العاملة ، والإحصاءات الاجتماعية المتعلقة بحالة التعليم والصحة وشؤون الأسرة والثقافة ووسائل التسلية ، والسياسة السكانية . إلى غير ذلك من الجهود التي يمكن أن تفيد الدراسات السكانية من الناحية النظرية والتطبيقية العملية .